# وجود إسرائيل في القرن الأفريقي وأثرُه في علاقات مصر والسودان

سعيد عكاشة

في الثامن من شهر يونيو ٢٠٠٣ أدلى سفيرُ إريتريا بالقاهرة، محمود عمر طروم، بتصريح قال فيه: «نحن نكاد نكون الطرفَ الجنوبي للسودان، ومصر هي الطرف الشمالي لها، وكلانا له مصالحُ حيويةٌ في استمرار هذا البلد.»

هذا التصريحُ فَتَحَ النقاشَ مجدَّدًا حول العلاقات الوثيقة التي تَجْمع إسرائيلَ بإريتريا منذ حصول الأخيرة على استقلالها عن أثيوبيا عام ١٩٩٣، وأَثَر ذلك في العلاقات المصرية ـ السودانية في ظلّ الصراع الدائر بين شمال السودان وجنوبه. ويَكْتسب هذا النقاشُ مشروعيتَه وجديتَه من افتراضين

الافتراض **الأول** يَنْهض على أنّ إريتريا، برغم تقديمها الدعمَ للجيش الذي يقوده جون قرنق ضد الحكومة السودانية، لا تُعتبر لاعبًا أساسيًا أو قوةً إقليميةً قادرةً بمفردها على أن تفي بمتطلبات الدور الذي تؤدّيه على مسرح القرن الأفريقي وفي جنوب السودان حاليًا، بقدْر ما تمارس نشاطًا بالوكالة عن إسرائيل لكي تحقِّقَ هذه الأخيرةُ أهدافًا استراتيجيةً لم يتغيّر جوهرُها كثيرًا منذ نشأتها عام ١٩٤٨

والافتراض **الثاني** هو أنّ الصراع الناشب بين شمال السودان وجنوبه كان وجهًا دائمًا في رأس مصر، التي لم تخفِ قلقَها من النتائج التي قد يتمخّض عنها اتفاقُ «ماشاكوس» الذي وقّعتْه الحكومةُ السودانية مع قوات قرنق في يوليو ٢٠٠٢. فهذا الاتفاق يَدْعو إلى إجراء استفتاء لتقرير المصير في جنوب السودان، وهو ما يعني احتمال قيام دولة هناك يزيد وجودُها من حدة الصراعات في عمق مصر الأفريقي وربما يؤثّر في مصالح مصر الاستراتيجية على المدى الطويل.

ولاختبار هاتين الفرضيتين سنعود قليلاً إلى التاريخ لإيضاح عناصر الاستمرار والتغيير في كلا الاستراتيجيتين الإسرائيلية والمصرية حيال القرن الأفريقي عامةً والسودان خاصةً، ومستقبل التحالفات القائمة حاليًا وتأثيرها المستقبلي في العلاقات المصرية ـ السودانية

## الصراع المصري ـ الإسرائيلي في القرن الأفريقي

على الرغم من أنّ اهتمام اليهود بمنطقة القرن الأفريقي قد سبق قيامَ الدولة العبرية عام ١٩٤٨، فإنّه لم يتخذ خطواتٍ بعيدةَ المدى إلا في النصف الثاني من الخمسينيات فقد كان لقيام ثورة يوليو سنة ١٩٥٢، وتوجُّهها لاحقًا نحو اعتبار الدائرة الأفريقية المجالَ الحيويّ الثاني لمصر بعد الدائرة العربية، أثرُه في إلقاء إسرائيل بثقلها في منطقة القرن الأفريقي. وفي عام ١٩٥٥، على أثر نجاح مصر في منع حضور إسرائيل قمةَ باندونج لدول عدم الانحياز، تمكّن رئيسُ الوزراء الإسرائيلي ديڤيد بن غورين من إقناع الولايات المتحدة بدعم جهوده لتكتيلِ دولِ الجوار الجغرافي العربي (إيران، تركيا، أثيوبيا) في حلفٍ غيرِ معلن لمواجهةِ ما أسموه محاولات الاتحاد السوفيتي نَشْرَ الشيوعية في الشرق الأوسط والاقترابَ من المياه الدافئة في الخليج وقد استطاعت إسرائيل تحديدًا إقامةَ علاقات دبلوماسية مع أثيوبيا على مستوى القنصلية عامَ ١٩٥٥، قبل أن تتطور لاحقًا إلى علاقات دبلوماسية كاملة على مستوى السفارة عامَ ١٩٦٢. وكان دافعَ إسرائيل للاقتراب من أثيوبيا في ذلك الوقت ـ إلى جانب خدمة المصالح الأميركية ـ ممارسةُ الضغوط على مصر، وشغلُها في جبهةٍ عريضةٍ تتبدّد فيها جهودُها، فتقلُّ التهديداتُ المباشرةُ التي يشكّلها المدُ القوميُّ الناصري في المنطقة العربية على أمن إسرائيل وكان لنشوب حرب السويس سنة ١٩٥٦، وشعورِ إسرائيل بخطورة قدرة مصر على إغلاق مضايق تيران (ومن ثم خنقِ المنفذ الوحيد لإسرائيل على البحر الأحمر، أيْ ميناء إيلات)، أثرُه في اندفاع إسرائيل نحو تأمين علاقات متينة مع أثيوبيا، التي كانت قادرةً على تهديد المصالح المصرية على غير مستوى:

ـ فعلى الجانب الأول، كانت المنابعُ الرئيسية لنهر النيل (الذي هو شريان الحياة بالنسبة إلى مصر) تقع في هضبة الحبشة. وظلت هناك مخاوفُ مصريةٌ دائمة من محاولات أثيوبيا بناءَ سدود في هذه الهضبة، بمساعدات أمريكية وإسرائيلية، بشكل يؤثّر في أمن مصر المائي، خاصةً وأنّ أثيوبيا كانت أكثرَ الدول

# وجود إسرائيل في القرن الأفريقي وأثره في علاقات مصر والسودان

الواقعة على حوض نهر النيل اعتراضًا على الاتفاقية التي وقّعتْها مصرُ مع السودان لتقسيم حصة المياه الواردة عبر النيل بين البلدين عامَ ١٩٥٩

ـ وعلى الجانب الثاني، كانت الحكومات السودانية المتعاقبة منذ الخمسينيات تتخوف من الضغوط الأثيوبية عليها بسبب علاقاتها مع مصر، وكان بوسع أثيوبيا أن تمارس هذه الضغوط عبر دعم جماعات المتمردين في جنوب السودان. وربما يفسِّر هذا التصور ما تردَّد عن وجود علاقات بين إسرائيل وعناصرَ من حزب الأمة السوداني خلال فترة الستينيات لأجل موازنة الضغوط التي كانت تمارسها أثيوبيا على السودان انطلاقًا من علاقاتها المتميزة (أيْ أثيوبيا) بإسرائيل. كما كان لإسرائيل مصلحة مؤكدة في إقامة قواعد داخل أثيوبيا لمراقبة التحركات المصرية في شواطئ البحر الأحمر وداخل أفريقيا عامةً أضفْ أنّ إسرائيل لم تستبعد إمكانية القيام بتهجير اليهود الأثيوبيين إليها في حالة تناقُص الهجرة اليهودية القادمة من أوروبا وبقية أنحاء العالم؛ وهذا ما تحقق بالفعل بين عاميْ ١٩٨٤ و١٩٩١ بقيام إسرائيل بنقل قرابة ٨٠ ألف يهودي أثيوبي إليها بمشاركةٍ من حكومة الرئيس السوداني جعفر النميري قبل سقوطه عام ١٩٨٥.

وفي كل الأحوال، شكلت التحركاتُ الإسرائيلية في القرن الأفريقي تهديدًا واضحًا لاستقرار العلاقات المصرية ـ السودانية فالمتمردون في الجنوب كانوا على استعداد دومًا للاستعانة بالخبرة الإسرائيلية وبالدعم المادي والعسكري الذي تَعْرضه إسرائيلُ عليهم من أجل استمرار القتال ضد الحكومة السودانية. وفي المقابل، كانت الحكومات السودانية المتعاقبة لا تستنكف عن إجراء اتصالات سرية مع إسرائيل أملاً في حرمان المتمرّدين، الذين يقاتلون ضدها، من الدعم الإسرائيلي، أو على الأقل الحدّ من حجمه!

ومع بدء تراجع المد القومي بعد هزيمة يونيو عام ١٩٦٧ وانشغالِ مصر بهمومها الداخلية، مرورًا بالانقلاب الذي أحدثه الرئيس السادات في علاقات مصر بالاتحاد السوفيتيّ وتقاربُه مع الولايات المتحدة، خفَّت حِدّةُ الضغوط على السودان. وكان واضحًا أنّ الولايات المتحدة ضغطتْ على إسرائيل، وعلى الدول الأخرى الحليفة لها مثل كينيا وأثيوبيا، من أجل تحجيم مساعداتها العسكرية لقوات المتمردين في جنوب السودان. ولم يكن غريبًا في ظل هذا الوضع أن يكون السودان تحت حكم جعفر النميري (١٩٧٠ ـ ١٩٨٥) هو البلدَ العربيَّ الوحيد الذي أيَّد الرئيس السادات عند توقيعه معاهدةَ السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩، كما ساهم أيضًا في تهجير يهود الفلاشا إلى أثيوبيا بدءًا من عام ١٩٨٤. غير أنّ جمودَ العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، وقَلَقَ إسرائيل من احتمال تراجع مصر عن سياسة السادات بعد ظهور اتجاهٍ داخل بعض مؤسسات السلطة في مصر لاستعادة مكانة مصر العربية، جَعَلا استئنافَ إسرائيل مساعداتها لمتمردي جنوب السودان أمرًا واردًا. ومن ثم لم تكن مجردَ مصادفةٍ أن اندلعت الحربُ بين الحكومة المركزية في السودان وقواتِ المتمردين في عام ١٩٨٣، وهو ما شكّل مصدرَ قلقٍ كبيرٍ لمصر: سواء لاضطرارها إلى تقديم الدعم للحكومة السودانية من أجل وقف تقدم المتمردين (وهو ما مثّل عبئًا اقتصاديًا وأمنيًا لمصر)، أو لخشيتها من أن تكون الضغوطُ الإسرائيليةُ عبر دعم المتمردين في الجنوب السوداني تستهدف إقامةَ دولةٍ انفصاليةٍ تهدِّد المصالح المصرية في مناطق منابع النيل. ورغم عدم وجود أدلة واضحة على دعم إسرائيل للمتمردين في جنوب السودان، إلاّ أنّ القرائن تشير إلى استحالة تمكّن المتمردين من مواصلة قتالهم ضد الحكومة المركزية من دون دعم عسكري ومادي مستمر. وليس مُقْنعًا أن يكون مصدر ذلك الدعم كينيا وأثيوبيا، تحت مبرِّر أنّ السودان بدوره يَدْعم حركاتٍ انفصاليةً داخل البلدين؛ ذلك لأنّ كلا هذيْن البلديْن كانا يعانيان أزماتٍ اقتصاديةً عنيفةً، وليس بوسعهما توفيرُ الدعم لمتمردي الجنوب السوداني إلاّ عبر القوى الإقليمية أو العظمى صاحبةِ المصلحة في استمرار التوتر في القرن الأفريقي وجنوب السودان.

**الأوضاع الداخلية السودانية تحدد مستقبل العلاقات مع مصر. ولكنْ بعد مرورها بمحدّدات السياسة الإسرائيلية في القرن الأفريقي جنوب السودان**

وهكذا شهد النصفُ الثاني من عقد الثمانينيات بدايةَ جولةٍ جديدةٍ من الصراع الإسرائيلي ـ المصري داخل القرن الأفريقي، وعلى أطراف السودان الجنوبية، ولكنْ مع وجود مستجدّاتٍ فَرَضَتْ نفسها وأَضعفتْ قدرةَ مصر على الوقوف في مواجهة اليد الخفية الإسرائيلية في المنطقة. فمن جهة، راحت أغلبُ الدول الأفريقية التي كانت قد قطعتْ علاقاتها بإسرائيل عام ١٩٧٣ تستعيد هذه العلاقات بحجة أنّ أكبر دولة عربية (مصر) تقيم علاقاتٍ دبلوماسيةً مع إسرائيل ـ وهذا ما أَعْطى هذا الكيان مرونةً وحريةً أكبر للتحرك، خاصة في كينيا وأوغندا. ومن جهة أخرى، كانت الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمرّ بها مصر تمنعها عمليًا من منافسة إسرائيل في تقديم المساعدات إلى دول القرن الأفريقي للضغط عليها وإجبارها على تحجيم علاقاتها بإسرائيل، ومن ثم وضع قيود على حركة المتمردين في جنوب السودان. ومع وقوع الانقلاب العسكري ذي التوجه الإسلامي في السودان عام ١٩٨٩، واندلاع التوتر بين مصر والحكومة الجديدة بقيادة عمر البشير، ازدادت هجماتُ المتمردين في الجنوب السوداني شراسةً بسبب الدعم الهائل الذي تلقته حركتُهم من كينيا وأوغندا وأثيوبيا ـ وجميعُها دولٌ تخشى تمدد التيار الأصولي في أراضيها بسبب وجود تيارات أصولية فيها وأقلياتٍ مسلمةٍ كبيرةٍ خاصةً في كينيا وأثيوبيا. كما وجدت الحكومةُ المصرية نفسَها في مأزق صعب: فمن ناحية كانت تخشى من تمكن المتمردين الجنوبيين من الاستيلاء على السلطة في السودان أو فَصْلِ الجنوب عن الشمال وإقامةِ دولة مستقلة؛ ومن ناحية أخرى لا تودّ تقديمَ مساعدات إلى حكومة البشير المتحالفة مع جبهة الترابي الأصولية في ظلّ اشتداد المواجهات بين الحكومة المصرية والأصوليين الإسلاميين المصريين.

### عقد التسعينيات وتفكيك التحالفات القديمة

يُمْكن تلخيصُ التطورات التي وقعتْ في عقد التسعينيات وأثّرتْ في الأوضاع في القرن الأفريقي وجنوب السودان، ومن ثم في العلاقات المصرية ـ السودانية وموقعِ إسرائيل من هذه التفاعلات، في النقاط التالية

١ ـ مع حلول هذا العقد انهارت معظمُ الأنظمة الاشتراكية في أوروبا وكانت المساعدات السوفيتية إلى بلدان القرن الأفريقي قد توقفتْ قبل ذلك بسنوات، الأمرُ الذي عجّل بانهيار الأنظمة الحليفة للمعسكر الشرقي ـ وعلى رأسها أثيوبيا. كما سقطت الصومالُ في حالة فوضى شاملة، واستقلّت إريتريا واتجهتْ نحو التعاون مع إسرائيل حتى قبل إعلان استقلالها رسميًا بنحو شهرين (مارس ١٩٩٣). وكان معنى هذه التطورات أنّ معظم دول القرن الأفريقي، إنْ لم يكن جميعها، باتت تبحث عن وسيلة لعقد صلات قوية مع الولايات المتحدة لضمان الحصول على المساعدات الاقتصادية والتأييد السياسي. ولذلك توجّهتْ هذه الدولُ نحو إسرائيل كوسيط مأمون ومؤثّر لتحقيق هذا الهدف

٢ ـ اتسعت رقعةُ التطبيع بين إسرائيل وعدد من الدول العربية بعد توقيع اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٣، ثم اتفاق وادي عربة مع الأردن عام ١٩٩٤، وقبول المغرب وتونس وقطر وسلطنة عمان إقامةَ مكاتبِ تمثيلٍ لإسرائيل في عواصمها. وعليه، فقد تقلّصت الضروراتُ التي أَمْلَتْ على إسرائيل في السابق العملَ بشكل مكثف في منطقة القرن الأفريقي للضغط على مصر وتليين موقفها من قضايا التطبيع ومواجهة التحركات الإسرائيلية في منطقة المشرق العربي.

٣ ـ شكّلَ استقلالُ إريتريا بسواحلها البالغ طولها ١٠٠٠ كيلومتر على البحر الأحمر، ورغبةُ زعيمها إسياس أفورقي في تقصير خطوطه مع العالم العربي وفي زيادةِ رهانه على علاقاته مع الغرب، التطورَ الأهمَّ لإسرائيل. فقد بات بوسعها أن تَخْلق لنفسها مرتكزًا أكثرَ ثباتًا في القرن الأفريقي من دون الاضطرار إلى الاستجابة لتوازنات قوًى قديمة كانت مكلفة وتتسم بعدم الاستقرار. وشهدت السنواتُ القليلةُ التي تلت

استقلالَ إريتريا وصولَ ٦٠ مستشارًا عسكريًا إسرائيليًا، ارتفع عددُهم عام ٢٠٠١ إلى ٦٢٠ مستشارًا تولّوا تدريبَ القوات الإريترية، في الوقت الذي رفضتْ فيه أسمره عرضَ مصر إرسالَ مدرِّسين ووعّاظ من الأزهر لتدعيم العلاقات الثقافية بين البلدين.

٤ ـ لم يعد في وسع أثيوبيا مساومةُ إسرائيل على نقلِ ما تبقّى من يهود الفلاشا، ومن اليهود الذين اعتنقوا المسيحية (الفلاشمورا) كما كان يحدث في السابق، بل أصبحتْ أثيوبيا تَطْلب وساطةَ إسرائيل لمنع إريتريا من المطالبة بالمناطق الحدودية المتنازَع عليها بين الدولتين بعد انفصالهما عام ١٩٩٣، ومن ثم أمْكنها نقلُ الفلاشمورا في بداية عام ٢٠٠٣ دون أيّ اعتراض من جانب أثيوبيا

٥ ـ بدت مصر حائرةً في كيفية معالجة الأوضاع التي نشأتْ منذ مطلع التسعينيات. فقد استقبل المتظاهرون في الصومال الأمينَ العامَّ للأمم المتحدة سنة ١٩٩٢ بهتافات تقول «يسقط المندوب المصري،» رافضين خطةَ «إعادة الأمل» التي أطلقها الرئيس كلينتون آنذاك في محاولة لإعادة الاستقرار إلى الصومال وفي مقابل ذلك كانت إسرائيل قد تمكّنتْ من المشاركة في صندوق إغاثة الصومال، وهو صندوق تدعمه وزارةُ الخارجية الأمريكية والمنظمةُ الصهيونية العالمية ومنظمتا «بناي بريث» و«جيونت» اليهوديتان، بالإضافة إلى عدة منظمات وجمعيات صهيونية في الولايات المتحدة.

وبسبب استقبال مصر للرئيس الإريتري إسياس أفورقي في القاهرة في منتصف نوفمبر ٢٠٠٢ (بعد أقل من شهر من غزو قواته لشرق السودان)، أعْلنتْ أثيوبيا غضبَها ممّا أَسْمتْه تقديم مصر المساعدة لأفورقي لرفع العزلة التي يعانيها في المنطقة بعد مقاطعة السودان واليمن وبلاده لإريتريا. ثم قامت بتعليق اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري

إنّ النتائج التي يُمْكن استخلاصُها من النقاط الخمس السالفِ ذكرها هي تراجُعُ الدور المصري في القرن الأفريقي بشكل كبير، إلى الحد الذي يبدو فيه أنّ مصر قد غيّرت الاتجاهَ الذي كانت تسير فيه حتى سنوات قليلة مضت ـ وهو محاولةُ إبعاد إسرائيل عن القرن الأفريقي، والتوجُّه نحو البحث عن سياسة أقل انخراطًا في الصراعات القائمة في هذه المنطقة. وبدا عجزُ مصر عن المشاركة في المفاوضات التي قادت إلى اتفاق ماشاكوس أكبرَ دليلٍ على تدهور مكانة الدور المصري حتى في المناطق المتاخمة لحدودها أيْ تلك التي كانت في السابق تشكّل ما يمكن تسميتُه بالفناء الخلفي لمصر والخطَّ الأحمر غيرِ المسموح لأحد بتجاوزه

كما تغيّرت السياسة الإسرائيلية بعد انخفاض الأخطار القادمة من المنطقة العربية، حتى بالرغم من استمرار ركود عملية السلام.. وإنْ ظلّت إسرائيل ضالعةً بشكل ما في محاولات فصل جنوب السودان عن شماله باعتباره الخطوةَ الأخيرةَ لتأمين المصالح الإسرائيلية ـ دون أيّ تهديد من جانب مصر ـ في القرن الأفريقي. وفي هذا الصدد كشفت الدراسةُ التي وضعها أستاذُ العلوم السياسية اليعازر أدلشتاين في جامعة بار إيلان الإسرائيلية بعنوان «الأسلحة الإسرائيلية في العالم» (صدرتْ في أواخر يوليو عام ٢٠٠٢) عن الاتفاق السري الذي وقعته إسرائيل مع حركة قرنق، وبمقتضاه تبيع إسرائيل لقرنق أسلحةً وأجهزةً عسكرية متطورة مقابلَ حقّ التنقيب عن النفط لشركتَيْ ميدير ونيفت، وهما بشراكةٍ إسرائيلية ـ صينية.

وتشير كل هذه التطورات إلى أنّ الأوضاع الداخلية في السودان، والحوارَ بين الحكومة والمتمردين، هي التي ستحدِّد مستقبلَ السودان إلى حدّ كبير، وتحدّد من ثم مستقبلَ العلاقات المصرية ـ السودانية.. ولكنْ بعد مرورها بمحددات السياسة الإسرائيلية في القرن الأفريقي جنوب السودان الآن وفي المستقبل المنظور.

**سعيد عكاشة**

باحث بمركز الدراسات السياسية بالأهرام